مجلة المختار للعلوم الإنسانية 16 (1): 107-121، 2012

Research Article Open Access

المشاركة الشعبية ودورها في تحقيق التنمية المحلية "فكرة مقترح لبعض مشروعات التنمية المستدامة في منطقة الجبل الأخضر"

مستور حماد إسماعيل[1]* عبد الكريم على مصطفى[2]*

قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عمر المختار

Doi: https://doi.org/10.54172/yve6p180

المستخلص: تقدم الدراسة إطارا تصوريا يهتم بمسألة أساسية، إلا وهي مسألة المشاركة الشعبية لأهالي مناطق معينة بالجبل الأخضر بليبيا، باعتبارها ركنا أساسيا ومهما في عملية الاستدامة التنموية، وذلك بالنظر إلى أن التنمية البشرية تقصد أو تُعنى من بين ما تعني أنها منهج للتنمية الإنسانية الشاملة، وفي إطار انشغالها ركزت الدراسة على ثلاث قضايا أساسية هي: المشاركة الشعبية والتوجه البيئي، ومعرفة مدى الجدوى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لهذه المشاركة الشعبية، وعلاقة كل ذلك بالتوجه والإرادة السياسية للدولة. وعبر اعتمادها على منهج وصفي تحليلي خلصت الدراسة لجملة من النتائج أهما: أنه يمكن أن يكون للزج بجهود السكان في عملية المشاركة الشعبية دورا محوريا وبارزا في تحقيق جهود ومحاولات الدولة في إحلال التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: المشاركة الشعبية، التنمية المستدامة المحلية، الجبل الأخضر

Popular participation and its role in achieving local development "A proposal idea for some sustainable development projects in the Green Mountain region"

Hamad Hammad Ismail, Abdel Karim Ali Mustafa
Department of Sociology, Faculty of Arts, Omar Al-Mukhtar University

Abstract: The study presents a conceptual framework concerned with a fundamental issue, which is the issue of popular participation of the people of certain areas in the Green Mountain in Libya, as it is a basic and important pillar in the process of development sustainability, given that human development is intended or concerned, among other things, as an approach to comprehensive human development, and within the framework of Its preoccupation: The study focused on three basic issues: popular participation and environmental orientation, knowing the extent of the social, cultural and economic feasibility of this popular participation, and the relationship of all of this to the political orientation and will of the state. By relying on a descriptive and analytical approach, the study concluded with a number of results, the most important of which is: Involving the efforts of the population in the process of popular participation can have a pivotal and prominent role in achieving the efforts and attempts of the state to achieve sustainable development.

Keywords: Popular Participation , Local Sustainable Development, Al Jabal Al Akhdar

The Author(s) 2023. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ,provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

مقدمة

تعددت مفهومات التنمية " Development " منذ الحرب العالمية الثانية في عام 1945، لتشير إلى معاني مثل التقدم Progress والصحوة Awakening، والنهضة Renaissance، وبعد مرور عقدين من نشوب الحرب العالمية الثانية، أصبح هذا المفهوم يستخدم كمرادف لمعاني أخرى، مثل النمو Growth والتحديث Modernization والتصنيع Industrialization، أو حتى التغريب Westernization وهي كلها مصطلحات تشير بالدرجة الأولى إلى التنمية الاقتصادية، كما تتمثل في كل من النموذجين السائدين في ذلك الوقت: نموذج الكتلة الشرقية ويتزعمها الاتحاد السوفيتي، ونموذج الكتلة الغربية وتتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية. واشتد التنافس بين كل من النموذجين الذين يمثلان في الواقع صراع بين ايديولوجتين على طرقي النقيض : الشيوعية والرأسمالية فيما أطلق عليه الحرب الباردة Cold war، وبتطبيق هذين النموذجين في البلاد العربية والأفريقية بعد استقلالها، لاقت هذه البرامج التنموية نجاحاً نسبياً نوعاً ما خلال الخمس سنوات الأولى للاستقلال في تطبيق برامجها ومشروعاتها، خاصة وأن هذه البرامج كانت تتمركز وتدور حول تحديث البنية الأساسية، بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة وغير ذلك.

ثم بدأت المشكلات الاجتماعية في الظهور والتراكم، حتى أخذت في بعض الحالات شكل الأزمات وفي عام 1990 أُعيد تفسير مصطلح التنمية ليضاف إليه بعداً أخر، هو "الاستدامة" sustainable، ليظهر المصطلح المستخدم إلى يومنا هذا وهو " التنمية المستدامة والمتكاملة Integrative sustainable development ليعني العملية الجماعية المستمرة لتحسين الذات دون تهديد مستقبل الأجيال القادمة. وارتبط مؤشر التنمية البشرية (HDI) Human Development Indic الذي يقاس به مستوى تقدم الأمم، فقد قُرر من قبل برنامج الأمم المتحدة للتنمية في 1990 و يحوي هذا المؤشر" ثلاث معايير أو مؤشرات رئيسة من خلالها يمكن قياس تقدم المجتمعات وهي :

1. متوسط العمر
2. معدل التعليم والقضاء على الأمية
3. الدخل الإجمالي للفرد والذي يقاس بالقوة الشرائية[1]."

المشاركة الشعبية والتنمية

في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي القديم، كان هناك تصور سائد لدى الكثير يرى هذا التصور أن رفاه الإنسان والمجتمع إنما يتحقق بمقدار ما يحصل عليه الإنسان من الثروة، باعتبارها محور السعادة والتقدم، إلاّ أن هذا التصور بدأ في نهايات القرن الماضي يتلاشى شيئا فشيئا، وذلك بعد أن تأكد أن الثراء وحده ليس الشرط الوحيد لتحقيق الكثير من الأهداف الاجتماعية والسياسية المهمة للأفراد والمجتمعات، هذا فضلاً على أن حاجات الإنسان ليست كلها حاجات مادية، فالأمن، والعلم والثقافة، والمشاركة في تقرير الشؤون العامة، والحفاظ على البيئة ومكافحة التلوث البيئي، وطرد ارتفاع معدلات الجريمة والعنف، وغيرها من الأمراض، كلها ليست حاجات مادية بحتة. لذلك في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، ساد الاعتقاد بان اهتمام علم اقتصاد التنمية، ينبغي أن لا ينصب على الرفاه المادي فحسب، بل ينبغي أن يمتد إلى تحقيق مستويات ثقافية على تتيح للإنسان أن يحيى حياة هانئة، ويمارس مواهبه، ويطور قدراته. ومنذ ذلك الحين، بدا للجميع أن الرأسمال المادي، ليس هو وحده الضامن الحقيقي لرفاه وسعادة الإنسان، بل، لابد أن يكون هناك استثمار في الرأسمال البشري ذاته، وهو ما يُعرف اليوم بالتنمية البشرية".

إن التنمية لا تعني أكثر من مجرد انتقال المجتمع من الحالة الأسوأ إلى الأفضل والتنمية[2]. والتنمية البشرية تعني من بين ما تعني أنها منهج للتنمية الإنسانية الشاملة، والتي تسعى إلى توسيع خيارات البشر، بهدف تحقيق الغايات الإنسانية السامية، بتجاوز المفهوم المادي للرفاه الإنساني، إلى الجوانب المعنوية والحياة الإنسانية الكريمة التي تشمل التمتع بالحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوافر الفرص لاكتساب المعرفة والإنتاج والإبداع، والكرامة الإنسانية.

فقد حظي مفهوم "التنمية البشرية" بمكانة مميزة في الفكر التنموي، عبر أدبيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك منذ عمله الرائع بإصدار تقرير التنمية البشرية الأول، عام 1990، ودأبه على تطوير المفهوم عبر التقارير الدورية التي واظب على صدورها سنوياً. فحسب هذا البرنامج يتسع مفهوم التنمية لأبعاد ثلاثة هي :

1. تكوين القدرات البشرية، مثل تحسين الصحة وتطوير المعرفة والمهارات؛
2. استخدام البشر لهذه القدرات في الاستمتاع، أو الإنتاج - سلعاً وخدمات- أو المساهمة الفاعلة في النشاطات الثقافية والاجتماعية والسياسية؛

3. مستوى الرفاه البشري المحقق، في إطار ثراء المفهوم المبين.

وبهذا صار الفكر التنموي أكثر اهتماماً بمسائل العدالة في توزيع الدخل وتحليل الفقر وأهمية الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع. كما أنه نبه إلى أهمية التركيز على تراكم رأس المال البشري، ودللت العديد من الدراسات على أن الإنفاق على التعليم- مثلا- يخلق عوائد اقتصادية تعادل أو تزيد على العوائد التي يمكن أن يحققها الاستثمار في الرأسمال المادي. وفي ثمانينيات القرن الماضي، باتت المقولة المحورية في منهج التنمية البشرية، هي أن التنمية تعد عملية توسيع قدرات الناس لأكثر من كونها زيادة منفعة، أو رفاه اقتصادي، أو إشباع حاجات. وبهذا المعنى تشكلت للتنمية البشرية إبعاد عدة:

1- "التمكين : المقصود بالتمكين هو تطوير قابليات الناس بوصفهم أفراداً وأعضاءً في مجتمعاتهم. أي لا ينبغي للتنمية أن تتحقق من أجل الناس فحسب، بل ينبغي لهم أنفسهم أن يحققوها، فالناس الممكنون أقدر على المشاركة في القرارات والعمليات التي تصوغ حياتهم.

2- الإنصاف : يؤكد مفهوم التنمية البشري على الإنصاف في بناء القدرات وإتاحة الفرص المتكافئة للجميع، ولا يقتصر الأمر على الدخل المادي حسب، بل يتسع ليشمل إلغاء العوائق القائمة على أساس النوع الاجتماعي، أو العنصر أو القومية أو التحدر الطبقي، أو أية عوامل أخرى، تحول دون الحصول على الفرص الاقتصادية والسياسية والثقافية.

3- الاستدامة : وهو ما يعرف بالتنمية البشرية المستدامة، والتي تعني توفير احتياجات الجيل الحاضر من دون المساومة على مقدرة الأجيال القادمة على التحرر من الفقر والحرمان. وعليه يجب توفير فرص التنمية البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية ومنع تراكم أعباء تتحمل تبعاتها الأجيال المقبلة: مثل الديون المالية الناشئة عن قروض خارجية أو محلية طويلة الأجل، والديون الاجتماعية الناشئة عن إهمال الاستثمار في تنمية القدرات البشرية، والبيئة، وغيرها.

4- الحرية : تقول التنمية البشرية إن الناس ماداموا فقراء، وماداموا مرضى، وماداموا أميين، وضحايا أو مهددين بنزاعات عنيفة، أو محرومين من الصوت السياسي، فهم لا يمتلكون حريتهم، وحيث إنهم لا يمتلكون حرياتهم فان التنمية البشرية تظل معطلة حين ذاك. وعليه يمكن النظر إلى التنمية بوصفها عملية توسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس. وتتضمن الحريات الحرية ضد التمييز، والتحرر من العوز، والتحرر لتحقيق الذات الإنسانية، والتحرر من الخوف، والتحرر من الظلم، وحرية المشاركة والتعبير، والانتماء السياسية وحرية الحصول على عمل.

5- المشاركة : تعني أن يتمكن الناس باعتبارهم مواطنين متساويين في الحقوق والواجبات من المشاركة في صنع القرارات؛ حتى يسهموا بفعالية في العمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تؤثر في حياتهم[3].

ومن خلال جوهر أبعاد التنمية البشرية، نجد أن الإنسان لابد أن يكون الوسيلة والهدف النهائي للتنمية البشرية، ولابد أن تصب كل حصيلة انجازاتها لصالحه، فهو خليفة الله في الأرض وهو الذي كرمه وفضله، بقوله تعالى:" ولقد كرمنا بني آدم..."

هذه النقاط المهمة قد تم تأكيدها من قبل مؤتمر مكسيكو، حيث أشار إلى أن "التنمية عملية معقدة، شاملة ومتعددة الأبعاد ولا تقتصر على النمو الاقتصادي، بل يجب أن تدمج كل الأبعاد التي تجعل من كل شخص مدعو للمشاركة في الجهود العامة ويشارك في ذات الوقت لقطف ثمار التنمية"[4].

في ورقتنا هذه سوف نركز على عملية المشاركة والتي تعتبر أحد أهم مقومات التنمية، وسوف نعطي مثالاً لمحاولة تطبيق هذه المشاركة على بعض المشروعات التنموية المفترضة.

مقومات المشاركة الشعبية

إن المقومات الحقيقية للمشارك الشعبية للسكان في نمو المجتمع وتطوره تنبع من شعور أعضائه بالانتماء والامتثال للمعايير الجمعية ومقاومة الانفصال، مما يؤدي إلى تماسك الجماعة وشعور أفرادها بالأمان وزيادة النشاط والتعاون، مما يساعد على تخطي المشكلات وإعداد خطط للإصلاح.

إن المشاركة الشعبية للأفراد والجماعات والقيادات على أساس الشعور بالمسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى الإسهام في عديد من مجالات التنمية المحلية في إطار من القيم والمبادئ التي تقوم عليها منظمات، وجماعات لها دورها الأساسي ومسؤولياتها في مجال التخطيط لمشروعات هدفها رفع مستوى معيشة الناس. فهي استفادة المواطنين من جميع الفرص المتاحة لهم للتأثير في السياسات والقرارات التي تمس مصالحهم، وهي أسلوب لتحديد الأهداف واختيار الأولويات وتقدير الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف ووسيلة لتوصيل التأثير من القاعدة الشعبية إلى المسؤولين، وهي أحدى الدعامات الأساسية التي تستند إليها عملية التنمية وتعني مساهمة المواطنين في تخطيط وتنفيذ برامج التنمية سواء في تحديد الأهداف أو اختيار الأولويات على أساس من الشعور بالمسؤولية الجماعية بين أفراد المجتمع ومنظماته وقياداته.

والمشاركة بهذا المعنى ظاهرة تحدث نتيجة وجود الإنسان في المجتمع وتفاعله مع الأفراد وجماعاته ونظمه ومؤسساته، وتختلف درجة استجابة الأفراد طبقاً لعوامل مختلفة منها التعليم، فالأشخاص الأكثر تعليماً أكثر ميلاً للمشاركة ممن هم أقل تعليماً، والسن حيث يعتبر متغيراً مهماً فالأشخاص في أوسط العمر أكثر ميلاً للمشاركة، ولا شك أيضا لمتغير الجنس أهمية كبيرة، حيث نجد الذكور أكثر مشاركة من الإناث، وربما عاد ذلك للظروف التقليدية للمجتمعات العربية عموماً، والمجتمع الليبي على وجه الخصوص. ولا يجب أن نغفل بأي حال من الأحوال استجابة الأفراد أنفسهم كظروف تنشئتهم الاجتماعية، والبيئية، وسماتهم الشخصية والعقلية، وكذلك للظروف الاقتصادية والسياسية والتربوية الأثر المهم في عملية المشاركة الشعبية.

كما أن للمشاركة الشعبية "ضرورة خاصة في المجتمعات الريفية، لأنها تساهم في تقديم كثير من التسهيلات التنظيمية وحل كثير من المشكلات بين ملاك الأراضي الزراعية وتساهم في زيادة الإنتاج الزراعي و تنظيم المحصول[5].

وعملية المشاركة تستهدف زيادة فعالية برامج التنمية عن طريق القيادات الشعبية المحلية وتشجيعها وتدريبها مع ضرورة التركيز على مساهمة الشباب والنساء ودعم الجهود الشعبية المستثارة بخدمات حكومية فعالة، وهذا من شأنه أن يحقق تكاملاً بين قدرة المواطنين على العون الذاتي والمؤسسات الحكومية.

وفي دراسة لمحمد غانم الحنفي حول بعض العوامل المؤثرة على المشاركة الاجتماعية اللارسمية للمزارعين في بعض القرى الجديدة بمنطقة (مريوط)، حيث تبين وجود علاقة ارتباطيه بين المشاركة الاجتماعية اللارسمية وبين كل من العمر والمستوى المعرفي والمكانة القيادية، بينما لم يثبت أي وجود علاقة ارتباطية بالنسبة لكل من متغير حجم الأسرة والمشاركة الرسمية واللارسمية، وتبين وجود علاقة ارتباطية بين المتغيرات الاقتصادية الزراعية المتمثلة في مساحة الأرض والدخل الزراعي وبين المشاركة الاجتماعية اللارسمية، كما تبين أيضاً وجود علاقة ارتباطية بين المتغيرات الاتصالية والسيكولوجية المتمثلة في الاتصال الثقافي والاتصال بالمسؤولين والمستوى الطموحي والانتماء المجتمعي والثقة في الحكومة وبين المشاركة الاجتماعية اللارسمية[6]. فالمشاركة عملية إسهام لقيادات المجتمع بالجهود الذاتية لما فيه مصلحة المجتمع الذي ينتمون إليه، فهي نوع من الجهود التطوعية، تقوم على الرغبة الذاتية والوازع الشخصي دون إجبار أو إلزام من قبل الهيئات. فهي بالتالي عملية "تطوع نابع من الرغبة دون

انتظار العائد المجزي في مشروعات المجتمع التي تتفق أهدافها وقيم المجتمع ومعاييره من خلال منظمات عامة أو تطوعية، وذلك للمساهمة في العمليات الوقائية والإنشائية والعلاجية في المجتمع"[7].

وللمشاركة عدة مقومات يجب أخذها بعين الاعتبار تتمثل فيما يلي:

- ارتفاع مستوى وعي المواطنين بأبعاد الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويُكتسب هذا الوعي عن طريق السعي لبلوغ هذا القدر المطلوب من المعرفة، إمَا عن طريق الوسائل المختلفة لتكوين الرأي العام داخل المجتمع مثل المؤسسات الحكومية العاملة في مجال الإعلام والثقافة والتعليم والشباب أو المؤسسات غير الحكومية من مؤسسات المجتمع المدني والأهلي.

- ألاَ يقتصر دور الفرد على مجرد إبداء الرأي في صياغة الأهداف العامة للمجتمع، بل من الضرورة أن يمتد هذا الدور إلى بعد عملي يسمح للفرد بالمشاركة الجادة في وضع الأهداف المعدة سلفاً موضع التنفيذ، ويتحدد الدور الذي يقوم به كل فرد طبقاً لإمكاناته الذاتية من ناحية ودرجة وعيه بطبيعة الظروف المحيطة به من ناحية أخرى، ورغبته في المشاركة في الحياة العامة من جهة أخرى[8].

وللمشاركة عدة اعتبارات تقوم عليها، من أهمها الدافع الذاتي، ذلك الذي "يتبلور عنه الاتجاه الايجابي نحو المشاركة، فكثير من الأفراد يشارك من اجل تحقيق مصلحة خاصة، أو بلوغ هدف معين أو تمكين علاقة بين الراغب في المشاركة أو الداعي إليها.[9]"

فكرة البحث

تحددت معايير التنمية المستدامة من قبل كل الجهات الدولية المانحة والمؤثرة في السياسات التنموية في العالم الثالث، لتشمل التوجه البيئي Environmental orientation، دراسة الجدوى الاقتصادية Economic feasibility study التوجه الاجتماعية والثقافي Social and cultural orientation والاستقرار السياسي Political stability.

حيث ظهرت القضايا البيئية بشكل واضح منذ بداية السبعينات من القرن العشرين، وكان ذلك بسبب التأثير الكبير للتيار البيئي. وقد كان ذلك نتيجة تفاقم بعض المشكلات البيئية مثل

التلوث والتصحر والقضاء على الغابات والمخلفات النووية السامة لمصانع الدول الكبرى. لذلك يمكننا أن نعتبر انه إذا كان القرن المنصرم هو قرن التنمية الاقتصادية والاجتماعية فإن القرن الحالي هو قرن التنمية المستدامة.

فالمشكلات الخطيرة التي تعاني منها بلدان العالم الثالث، والتي "تبدو بصورة واضحة في الفقر والنمو السكاني الكثيف، وإتباع أساليب خاطئة في مجال التنمية، أدت إلى مزيد من الضغوط على البيئة بما فيها غابات ومياه وتربة وموارد طبيعية، من هذا المنطلق ـ منطلق العلاقة الجدلية بين البيئة والتنمية ـ أتضح أن هناك ضرورة لصياغة مفهوم جديد للتنمية مرة أخرى، بحيث يأخذ في حسبانه هذه المرة واقع وظروف المجتمعات المختلفة.[10]" فمن هنا ظهر مفهوم التنمية المستدامة Sustainable development ويمكننا أن نجزم بأن هذه الكلمة في معناها السوسيولوجي التنموي تحتوي على ثلاثة أبعاد:

أولاً : يسكن أكثر من ثلثي سكان العالم في بلدان الجنوب، وهذا أمر يحتم مواجهة تحديات التنمية في هذه الدول بإحداث تغيرات في جميع المجالات..الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً : دول العالم الثالث تسلك سياسات تنموية تتجاهل في غالبيتها الاعتبارات البيئية.

ثالثاً : وجود علاقة قوية بين التنمية بأشكالها المتعددة والبيئة.

لذلك فمن المبادئ الأساسية لهذه التنمية هو التعامل مع البيئة على قدر كبير من العقلانية.

إن العمل من أجل توفير بيئة طبيعية وصحية للأفراد والجماعات هو من أهم الأولويات والخدمات والأهداف التي تسعي مشروعات وبرامج ومنظمات التنمية في العالم بأسرة وبلدان العالم الثالث إلى تحقيقها .

ولا شك إن المحافظة على البيئة وتنمية الموارد الطبيعية الشغل الشاغل للعاملين في المجال البيئي، والمحور الأساسي لإقامة المحميات الطبيعية في العالم كله بأن المحافظة على البيئة بأشكالها المختلفة وتنمية الموارد البشرية تعتبر من أهم مقومات التنمية المستدامة والمتكاملة والمستمرة باستمرار الحياة الإنسانية، ومن أهم وسائل تنمية الإنسان، الحفاظ على بيئة الطبيعة التي تحيط به. والتي تؤثر على حالته الصحية فالحفاظ على المجال البيئي بأشكاله المختلفة النباتية والحيوانية معدلات صحة الأفراد والمجتمعات وبالتالي تراجع في مؤشرات التنمية وهذا يؤثر من الناحية الكمية والكيفية لحياة الإنسان.

فالهدف من التنمية كما صاغته الأمم المتحدة هو الاهتمام بالتحسين الكيفي لحياة الإنسان، والعمل على رفع إمكانياتهم وقدراتهم لتحقيق حياة كريمة ومشرفة. فإذا كان النمو الاقتصادي جزء من التنمية فلا يجب اعتباره هدفاً في حد ذاته . والاهتمام بالبيئة هو الاهتمام بالإنسان، وتوفير البيئة الصحية والطبيعية هي إحدى مقومات التحسين الكيفي له بما ينتج عنها من زيادة كفاءته الذهنية والبدنية والنفسية.

ومفهوم البيئة يتنوع بتنوع الثقافات المختلفة فالجماعات التي تقصدها هذه الدراسة هي جماعات تقليدية تمتلك ثقافة جامدة في مجتمعات شبه مغلقة وتحتاج إلى توعية وإرشاد بأهمية المحافظة على المجال البيئي المحيط بهم لأنه بسبب فقر وتخلف هذه الجماعات كل ذلك أدى غلى تدهور البيئة لسوء الدراية من ناحية والاعتماد على هذه البيئة في حياتهم اليومية ولعل أهم المشاكل التي تنتج عن استخدام هؤلاء الأفراد لأهم مقومات البيئة في مجالات مختلفة إذا لم يدرك فذلك يؤدي إلى تفاقم عدة مشاكل في هذه المجتمعات واهم مظاهر الاعتداء على المجال البيئي عند هذه الجماعات يتمثل في الآتي :

إحراق الغابات للحصول على مساحات من الأراضي لزراعتها والاستفادة من مخلفاتها في صناعة الفحم مثلاً " ما يعرف شعبياً (بالمفحومة).

1- الاحتطاب أي جمع الحطب والذي أدى إلى الكثير من مستلزمات الغابات.
2- الرعي الجائر والغير مخطط مما أدى إلى القضاء على الكثير من الغابات وأنواع النبات المختلفة.
3- إهمال الغطاء النباتي بالبناء العشوائي والحرق وإقامة المشاريع الغير مخطط لها.

وفي هذا الصدد يؤكد Archiblugi " أن تحقيق استمرارية التنمية تعرقلها العديد من العقبات، لعل أهمها التدمير البيئي، الذي نتج عن أنشطة الإنسان الملوثة للبيئة والمهدرة لمواردها ومصادرها، ومن ثم تعيق هذه الأنشطة الجائرة الوصول إلى الاستمرارية.[11]"

يرى الباحثان من خلال هذه الإشكالية أن مشاركة الأهالي فعل جماعي موجه نحو إحداث تغييرات في علاقات القوة الإدارية والاقتصادية والاجتماعية لصالح الجماهير. ولكي تنجح المشاركة الشعبية لا بد للدول أن تقوم بدور داعم لتفعيل هذه الأفكار ووضعها موضع التنفيذ.

هنا تبدو الحاجة واضحة وملحة إلى وجود منظمات و جمعيات أهلية ومسؤولين من شأنهم التوعية بأهمية ذلك والتأكيد على دور النقابات والروابط على مختلف أنواعها مما لمشاركة الأهالي من دور لا يمكن الاستهانة به في كل الأحوال.

لذلك هناك جملة من العوامل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة كما يراها أنور محروس[12] يمكن حصرها فيما يلي:

1. إن المجتمع المحلي هو الحدة التي يمكن أن يقدم فيها الأفراد أكثر إسهاماتهم خصوصية وتأثيرا من أجل تغيير المجتمع وجعل هذا التغيير ممكناً.
2. إن التقدم الاجتماعي لا يتحقق إلا في ضوء التغير الاجتماعي الكلي والذي يتمثل في تغير جميع المجالات لان التقدم في ناحية دون الأخرى يؤدي إلى عدم التوازن والتخلف.
3. لابد من الزج بأعضاء المجتمع في المشروعات المتعددة للتنمية الاجتماعية
4. لابد من المحافظة على وسائل الاتصال بين المواطنين، وبينهم وبين المسئولين
5. لابد أن تتصف الإدارة بالمرونة
6. لابد من العمل المستمر في مجال التوعية والتثقيف والتعليم حيث تؤدي هذه العمليات إلى أثر فعال في التنمية المستدامة.
7. لابد أن يكون البناء التنظيمي لتنمية المجتمع قادراً على القيام بوظائفه."

وبذلك يسعى هذا التصور للعمل على أشراك الأهالي في الحفاظ على البيئة وذلك عن طريق توعيتهم وترشيدهم وإشراكهم في البرامج المخططة لذلك كما أكدت الدراسات والبحوث السوسيولوجية والتنموية لكسب ثقة الأهالي والرفع من مستوياتهم الاجتماعية وإقامة مشروعات مخططة لها داخل هذه المحميات والأراضي الطبيعية والتي تمتلك عدة مزايا، فهي من ناحية أراضي تتنوع فيها بيئة سياحية بارزة وأيضاً فهي أراضي لا تزال عذراء فلا توجد فيها مصانع ولم يزحف عليها البناء العمراني بعد.

المجال الجغرافي

تقع منطقة الجبل الأخضر في ليبيا وذلك في الشمال الشرقي منها وتعد منطقة جبلية تمثل أعلى مرتفعات ليبيا وتقع تحديداً بين مرتفع الباكور غرباً إلى خليج **بمبا** شرقاً في مساحة إجمالية تقدر بحوالي **24.000 كم^2** وتوجد بها العديد من المحميات الطبيعية ولكن اغلب مساحات المنطقة تعتبر مرتفعات وأراضي خضراء ذات بيئة جميلة وخلابة ولذلك أطلق على هذا المكان اسم الجبل الأخضر فأغلب مناطق الدراسة ذات بيئة تمتلك مواقع خيالية كتلك التي في شمال الجبل الأخضر وهي (رأس الهلال وسوسة والحمامة والحنية)، والتي أعلنت معظمها مناطق طبيعية

محمية ولذلك ترتكز الدراسة على مناطق شمال الجبل الأخضر المذكورة كما هو موضح بالدراسة لأنها تنفرد بخاصية مهمة جداً وهي أنها مناطق تقع بين البحر والجبل وتمتع بخضرة وغطاء نباتي متنوع .كما تمتع هذه المناطق بمناخ البحر الأبيض المتوسط الذي يميل إلى الاعتدال.

مناطق الدراسة

محميتا سوسة ورأس الهلال : تقع في شمال شرق الجبل الأخضر وتطل على البحر وتأتي على سلسلة جبال مرتفعة جداً ذات غطاء نباتي أصفر وتشتهر بتربية الحيوانات والصيد وتربية النحل.

المجال الزمني

سيقدم هذا البرنامج إلى سكان محميات شمال منطقة الجبل الأخضر والتي دخلت في برنامج المحميات الدولية حديثاً، وهذا في صالح الدراسة لان ذلك يكون موازياً للمجال الزمني للدراسة ويتماشى ذلك مع البرنامج العام للمحمية، حتى يتمكن الأهالي من المشاركة الفعالة والاندماج فيها ويستغرق هذا البرنامج فترة من العمل لا تقل عن سنتين.

المجال البشري

ونقصد به هنا الأهالي الذين يقيمون في هذه المحميات الطبيعية والمناطق المحيطة بها والذين يبلغ عددهم حوالي 14.000 نسمة ويشكلون بناء قبلي متماسك وغالبيتهم ينتمون إلى القبائل الآتية : الحاسة، العبيدات، الشواعر، القبايل. وترجع معظم أصولهم إلى قبائل بني سليم العربية ويضم معظمها حالياً إلى ما يعرف بقبائل الحرابي والمرابطين.

الأنشطة والأعمال التقليدية لسكان هذه المحميات

- الزراعة التقليدية
- رعي الماشية
- تربية النحل
- صناعة الفحم

الأنشطة البديلة التي تساهم في التنمية المستدامة

بما أن هاتين المنطقتين تقعان على شاطئ البحر الأبيض المتوسط وهما غنيتان بالثروة البحرية السمكية فإننا نقترح إنشاء مصنع لتعليب وحفظ الأسماك الطازجة وتوزيعها على

المناطق المجاورة، وذلك كبديل للأنشطة التقليدية التي يمارسها سكان هذه المناطق والتي اشرنا إليها أنفاً.

الهدف العام للبرنامج

تقديم نموذج لإمكانية إشراك الأهالي ومشاركتهم في حماية البيئة الطبيعية والغطاء النباتي وذلك عند طريق إقامة مشروعات في هذه المحميات تكون بديلة عن الأعمال التي يقومون بها ومن شأنها الإسهام في تدهور البيئة كالاحتطاب وحرق الغابات والرعي الجائر. والمشروعات التي يمكن الاستفادة منها في إقامة مشروعات مثل تربية حيوانات الحظائر وتشجيع تربية النحل وتشجيع صيد الأسماك وإقامة أماكن لتجميدها وما إلى ذلك وتوظيف الأهالي فيها ويتم ذلك على مراحل متعددة ومدروسة .

الإطار المنهجي والتصوري للبرنامج

يشكل هذا البرنامج جانب مهم من جوانب التنمية وهو نموذج مشاركة الأهالي في التنمية فالمشاركة الاجتماعية هي من انجح برامج التنمية ولها تراثها النظري والعملي والعديد من نتائج الدراسات أثبت أن من أهم مجالات التنمية نجاحاً هو عن طريق مشاركة الأهالي في هذه المنطقة عندما بالذات يمكن كسب ثقة هذه المحميات ومشاركتها في الحفاظ على البيئة المحيطة بهم والاستفادة منها.

خطوات الإعداد لإستراتيجية البرنامج

القيام بزيارات أولية يمكن التعرف من خلالها على طبيعة هذه المناطق من نواحي عديدة كالتركيبة الاجتماعية واهم الأعمال والمهن التي يقومون بها والأعمال المنوطة بالرجال والنساء، ودراسة المنطقة من الناحية الجغرافية والعمرانية والخدمات التعليمية والصحية والصناعية .

1- إقامة دورات تثقيفية وإرشادية يتم عن طريقها توعية الأهالي بكيفية المحافظة على البيئة وما هي دواعي التدهور البيئي وآثاره السلبية عليهم وعلى منطقتهم وعلى المجتمع ككل .
2- القيام بدراسة استطلاعية يتم عن طريقها معرفة أهم مشكلات السكان والصعوبات التي تواجههم وما هي البدائل التي تعود عليهم وعلى المجتمع والبيئة الطبيعة بنتائج إيجابية.

3- إقامة المشروعات وتقديم الخدمات للأهالي وادمجاهم في البرامج الصحية والتعليمية والتجارية والصناعية وإقامة دورات تدريبية مستمرة في هذه المجالات مثل توفير أدوات الصيد وتربية النحل وتشجيع الصناعات الصغرى وتربية الحيوانات والدواجن لسد الاحتياج الذاتي على الأقل لسكان هذه التجمعات.

عمليات تقويم البرنامج

سوف يعتمد البرنامج في تطبيقه على التقويم المستمر لأداء الأهالي فهو يعتمد بالدرجة الأولى على محاولة لتغيير سلوك سلبي إلى سلوك إيجابي، والملاحظة المستمرة لسلوك الأهالي مهمة جداً سواء الملاحظة البسيطة أو المقننة وعن طريق ذلك يتم التدخل غالباً من اجل إنجاح الخطط والبرامج عن طريقة تعديل السلوك . " وفي هذا الجانب يرى **أوجبرن** Ogebren بأن القدرة على خلق تنظيم اجتماعي ملائم لعملية التنمية، يعد العامل الحاسم في نجاح جهود برامج التنمية وتحقيق الغرض المنشود."[13]

وأيضاً المشاورة عن طريق الحوار الذي له بدون أدنى شك دور بناء في فهم ثقافة تلك المجتمعات ومدى قابليتها للتغير من عدمه.

مؤشرات النجاح والفشل

يمكن أن نتوصل إلى عدة مؤشرات كدليل على مدى نجاح البرنامج أو تخبطه أو فشله ويمكن حصرها في الأتي :

التعرف على الوضع البيئي ومدى تدهوره أو تطوره عن طريق التعرف على حالة الغطاء النباتي وتلوث الهواء ومدى تدهور الغابات.

إن تحسن دخول الأهالي من الخدمات المقدمة من البرنامج والتخلي عن مهن الاحتطاب والرعي الجائر وكل ما يضر بالبيئة جانب مهم لمعرفة نجاح البرنامج من عدمه.

زيادة معدلات التثقيف والتوعية والإرشاد والعمل على اختفاء الجهل والأمية في تلك المناطق.

معرفة هل هناك بلاغات عن المخالفين (أولئك الذين يقومون بأعمال مضرة بالبيئة) من عدمه، فكلما كثرت البلاغات دلَّ ذلك على زيادة الوعي والحرص عند الأهالي.

تحليل خاتمي

إن التنمية الشاملة والمستدامة تعتمد أساساً على الجهود الأهلية الفردية في زيادة ودعم إسهام المواطنين ومشاركتهم الايجابية في إحداث التغيير المطلوب لتحقيق النمو الحضاري وتقدم المجتمع، ولذلك يدرك القائمون على التنمية في المجتمع أنه من الصعوبة أن تحقق تنمية في المجتمع دون مشاركة الناس الذين هم في الواقع أصحاب المصلحة الحقيقية.

حقيقةً عادة ما تُواجه عملية المشاركة في برامج تنموية مثل هذه بعدة صعوبات وعراقيل، نظراً لأن هذا الأمر غالباً ما يتعلق بفئة بسيطة وفقيرة، ففي الغالب لا نستطيع ضمان مشاركة هذه الفئة في بسبب القيد المادي الذي يعوقهم، وبعض مظاهر القيود الاجتماعية التقليدية المتسببة مثلاً في الحد من مشاركة المرأة، ومن جهة أخرى فان الفقر المعرفي بدرجاته المختلفة يعد قيداً حاسماً أيضاً على هذه المشاركة وسبباً من أسباب تدهور الاقتصاد.

وبرغم ذلك فنحاول في هذه الدراسة التركيز على أهمية دور التنمية المستدامة عن طريق الزج بالسكان في عملية المشاركة الفعلية وذلك بالعمل على حثهم عليها، وفي ذات الوقت بالقضايا التي تؤرقهم وتشغلهم وخاصة تلك المسائل المعيشية اليومية. فهذا النوع من الدراسات يؤكد على أهمية استمرار الاتصال بالمجتمعات المحلية بشكل مباشر عن طريق باحثين متخصصين.

فمحاولة وضع نظام واستراتيجية تتماشي مع السياسات التخطيطية للدولة ومؤسساتها يعتبر من عوامل ومقومات لتطبيق برامج هذه التنمية، مع مراعاة الأبعاد الثقافية والاجتماعية بالإضافة إلى الظروف البيئية في التخطيط والتنفيذ للحفاظ على استمرارية البرامج واستدامتها. فالهدف يتجسد في التوجه للفئة المستهدفة للتشاور والإطلاع على أولوياتهم بالنسبة لعمليات التنمية والاستعانة بالباحث المحلي الأمر الذي يقلل من وقت وتكاليف التطبيق في مثل هذه البرامج، مما يفيد كل العاملين على المستوى الشخصي والإنساني، ناهيك عما سوف تضيفه مثل هذه الدراسات والأبحاث الميدانية على أرض الواقع من خبرة وتجربة. لذلك يجب أن يتمسك الباحثون في مجال التنمية المستدامة بالعمل الميداني الذي يجمع بين النظرية والتطبيق وتقارب التخصصات المختلفة من جهة، وما يقدمه للمجتمع اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً من جهة أخرى.

الهوامش

[1] Mastur Rehim, La problématique du développement en Libye Étude de cas : la société locale de la ville d'El-Beida, ANRT, Lilles-France, p 67.

[2] خالد مصطفي، قضايا ودراسات في علم اجتماع التنمية، أجيال لخدمات التسويق والنشر، القاهرة، 2007، ص 17.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2005. بتصرف.

[4] UNESCO (1982), Déclaration de Mexico sur les politiques culturelles, Mexico.

[5] أبوالنجا محمد العمري، تنظيم المجتمع و المشاركة الشعبية- المكتبة الجامعية الإسكندرية 2000، ص 148.

[6] محمد علاء الدين عبد القادر، علم الاجتماع الريفي المعاصر والاتجاهات الحديثة في دراسات التنمية الريفية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003، ص 189.

[7] أحمد مصطفى خاطر، التنمية الاجتماعية : المفهومات الأساسية – نماذج ممارسة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002، ص 164.

[8] محمد أنور محروس، دراسات وقضايا في علم الاجتماع، المكتبة المصرية، الإسكندرية، 2004، ص 163. (بتصرف).

[9] عبد الرحيم تمام أبوكريشة، دراسات في علم اجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص 242.

[10] طارق السيد، علم اجتماع التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص 40.

[11] طارق السيد، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[12] محمد أنور محروس، دراسات وقضايا في علم الاجتماع – علم الاجتماع وتحديات البيئة، المكتبة المصرية، الإسكندرية، 2004، ص 53.

[13] محجوب عطية، علم الاجتماع والمجتمع الريفي، منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء، 1990، ص 35.